

من وزير المالية
إلى

الموضوع: حول الانتفاع بأحكام الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015
المرجع: مكتوبك بتاريخ 18 جويلية 2016

لقد ذكرت بمقتضى مكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه أنك موظفة بوزارة الرياضة متحصلة على قرض لاقتناء مسكن وأنت أودعت مئلك بالوزارة المذكورة للانتفاع بالطرح المنصوص عليه بالفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 إلا أنه تم رفضه بحجة أن زوجك يمتلك مسكنا باسمه وذلك تطبيقا لما ورد بالمذكرة العامة عدد 15 لسنة 2016 (سؤال عدد9). فطلبت توضيحات في الموضوع مبينة أنك وزوجك اخترتما نظام التفريق في الأملاك.

جوابا، يشرفني إعلامك أن الانتفاع بالطرح المنصوص عليه بالفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 يستوجب خاصة عدم امتلاك مسكن آخر ويوضح الجواب على السؤال عدد 9 الوارد بالمذكرة العامة عدد 15 المذكورة أعلاه كيفية الانتفاع بالطرح المذكور في صورة الاشتراك في الملكية حيث يعتبر كل من الزوجين في هذه الحالة مالكا لمحل معد للسكنى ولا يمكن لكليهما الانتفاع بأحكام الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 بعنوان مسكن آخر.

غير أنه وفي الحالة الخاصة، وباعتبارك لا تشتركين مع زوجك في الملكية، فإنك لا تعتبرين مالكة لمحل آخر معد للسكنى وذلك إذا ثبت أن المسكن الذي اقتناه زوجك بإسمه الخاص، ويمكنك بالتالي الانتفاع بطرح الفوائد المتعلقة بالقرض الذي تحصلت عليه لاقتناء مسكن قيمته 54.200 دينار في صورة عدم امتلاكك لمحل سكنى آخر وتوفر الشروط الأخرى المستوجبة لذلك.

وتقبلي، سيدتي فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام
للدراسات والتشريع الجبائي

الإمضاء: سهام بوغديري نمصية